التفاوض والصراع الدولي – دراسة حالة مفاوضات قسمة المياه الدولية مع الجارة تركيا- ملاحظات ميدانية (تحليل واستذكار) لأعضاء الوفد العراقي المفاوض

د.محمد الزبيدي
كلية صدر العراق- قسم القانون

المقدمة

– تساؤل مطروح –

في حالة عدم وجود آلية واضحة وإجراءات قانونية متفق عليها ثابتة لتنظيم استثمار المياه في الأنهار الدولية المشتركة (كما هو الحال في نهري دجلة والفرات). هل يصبح الصراع على المياه نواة للتوتر في المنطقة في حالة عدم الاتفاق مع دول الجوار بسبب تعنتها ومماطلتها حيث تعد المياه التي تنبع مجاريها من أراضيها ثروة خاضعة لسيادتها وحدها- وانه ليس هنالك أية (قوانين وأعراف دولية) تجبرها على اقتسام وتحديد حصص ما يسمونه هم (مجاري المياه العابرة للحدود) وليس المياه الدولية المشتركة.وعلى وفق المبادئ العامة في المفاوضات يكون هناك أخلال بالالتزام بشروط التفاوض عند تحقق أحدى الحالات آلاتية :

أ-إذا ما لجا طرف إلى قطع المفاوضات دون مبرر وجيه / وهذا ما كان دائما.

ب-(اذا ما لجا إلى التسويف والمماطلة- لإطالة المفاوضات لأجل انجاز مشاريعه(كأمر واقع).

ج- إذا لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى واخل بمبدأ حسن النية وهذا ماكان يحصل .

هذا ما سنتناوله باستعراض الملاحظات التي استذكرها – أعضاء الوفد العراقي المفاوض بشأن قسمة المياه الدولية- التي تم تسجيلها فترة الإعداد لدراستنا للدكتوراه 1994 وأجراء المقابلات الشخصية المباشرة مع المساهمين والمستشارين في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي وإدارة الصراع

الملاحظة الأولى الميدانية:

في حالة التكتم والسرية والاحتراس الشديد للأسف لكل ما هو متعلق بالمياه لحساسيته حيث تفضل مشكورا وذكر لي احد السادة أعضاء لجنة المفاوضات-الأستاذ عفيف الراوي- وكيل وزارة الري سابقا- ان هذا الوضع كان ماثلا لكافة أعضاء اللجان التفاوضية وفي كافة المجالات وخشيتها عند البدء بالمفاوضات

الثنائية مع بقية الدول في قضايا اقتصادية ثقافية انسانية تعليمية ... انه يتم (التذكير) المسبق من قبل رئيس الوفد بعدم (التطرق) لموضوع المياه خاصة مع دول الجوار خشية تعقد المناقشات ووصولها الى طريق مسدود اثناء تمثيلهم للعراق في خارج وحضور المؤتمرات والندوات الميدانية.

الملاحظة الثانية الميدانية

كان الجانب التركي المفاوض في كافة مراحل المفاوضات تقريبا ومنذ بدايتها فترة الستينات بشان أنشاء سد (كيبان) عام 1965حتى الان بنفس (التشكيلة) من الأعضاء الفنين مع احتمال نادر جدا ان يتغير فقط رئيس الوفد بوصفه منصبا سياسيا يتغير طبقا لتغير الأحزاب التي تؤلف الحكومة في تركيا فأن الأعضاء الفنيون باقون وتبقى الصورة واضحة وحية ومتفاعلة عندهم باستمرار ملمين بكل صغيرة وكبيرة من محاضر جلسات المفاوضات.

اما الجانب العراقي للأسف في العادة انه جرى إرسال الأعضاء (بالتناوب) ولذلك تنقطع الصورة المطلوبة من قضية المياه أمامهم لعدم استمرار مواكبتهم لكل حدث ورأي وفكرة تطرح عن التغيير المستمر والدائمي لرئيس الوفد – (1)

الملاحظة الميدانية الثالثة

كان الجانب التركي عند حضوره المفاوضات يحمل فكرة مسبقة هدفها قطع كل الطرق التي تؤدي إلى أمكانية التوصل إلى أي اتفاق حول مبدأ قسمة المياه لرفضه المبدأ وإصراره أن المياه هي مياه عابرة للحدود(مياه تركية-مثل أن ميناء الأحمدي كويتي) وليست مياه دولية مشتركة لذلك تحصل حالة من (المماطلة المعتادة) وإذا اخفق في التحاور في نقاط معينة فانه (يطلب العودة إلى حكومته للتشاور)كما تظهر غالبا عنده عدة حالات من (العناد والإصرار الدائم) بعد ان كان يناور ثم يظهر عناد اقل وهكذا...(2)

وكان يحضر بوفد كبير مقسما الأدوار فيما بينهم ويحاول استثمار أي خطا لفضي لصالحه ليجد له متنفسا وليطيل أمد المفاوضات الذي كان هذا هدفه النهائي لكي (تصبح مشاريعه) ألكاب التي يجري تنفيذها أمر واقع خاصة اذا كانت (غير مكتملة) بعد ثم يعبر بعد ذلك عن مواقفة بحيث يبدو انه غير مستعد في العديد من الجلسات هذا فضلا عما تقدم كان يحاول (الاستفراد) بكل وفد على حدة كما حصل مع سوريا باتفاق عام 1987 لإطلاق وارد ماني قدره 500 م3/ثا بغية تعميق الخلاف السوري- العراقي لان العراق كان رافضا لذلك في حين أشارت مصادر أخرى إلى أن خلفيات هذا الاتفاق انه في نهاية 1986 توترت العلاقات التركية السورية اثر إعلان تركيا اكتشاف مخطط لتدمير (موقع سد اتاتورك) من قبل مجموعة مؤلفة من (12) عنصرا من أعضاء حزب العمال التركي (p.kk) بدعم سوريا ألا أن ذلك سوى اثر زيارة رئيس الوزراء التركي بوقتها (اوزال) إلى سوريا في تموز عام 1987 حيث تم أبرام الاتفاق المذكور واتفاقية أمنية تعهدت فيها سوريا بفرض قيود على أنشطة حزب العمال ومنعه من شن عملياته عبر أراضيها ضد تركيا .

اما الجانب العراقي فكان يحضر بوفد فني وبموقف واضح معزز ومدعوم بالأرقام والحجج والبراهين ساعيا بكل جهد للتوصل لاقرار مبدا (القسمة العادلة للمياه) وبما يضمن حقوقه التاريخية وحقوق سوريا منطلقا من توجيهات قومية وكان يركز دائما في المفاوضات على الجوانب الفنية ولا يرى من ضرورة للتعامل مع

الحدث سياسيا خشية الإطالة ألا أن الجانب التركي كان يحاول باستمرار سحبة الى ذلك لإطالة أمد المفاوضات .

وعلى سبيل المثال كما يستذكرها الأستاذ حيث ادعت تركيا في الفترة من 28 كانون الثاني إلى 3 شباط 1991 أنها لأسباب فنية خفضت تدفق المياه من نهر الفرات إلى حوالي (170م3/ثا) ذلك لمعاقبة العراق كجزء من قرار توسيع نطاق الحضر الاقتصادي ألا أن الصحف والأحزاب المعارضة عندها أبدت استنكارا ومعارضة شديدة لمحاولة استخدام المياه سلاحا ضد العراق .وكان الوفد العراقي المفاوض مزودا بكل التفاصيل ويمتلك القرار الصحيح ونادرا ما يلجا إلى مركز القرار في بغداد لان أي فترة مهما كانت صغيرة توثربالتالي على مصالحه والوقت الذي تعطي تركيا فرصة للاستمرار في تنفيذ (مشاريعها) ولذلك يمكن القول أن الوفد العراقي لم يكن يماطل ويراوغ إثناء المفاوضات ... لان ذلك ليس في مصالحه..كان يحضر ولديه وضوح فني وسياسي مقابل وفد تركي يتظاهر بعدم وجود مرونة لديه لكي يعود إلى حكومته للتشاور ولعل الهدف الأبعد كما يبدو هو إطالة المفاوضات (6).

وفي بداية تشرين الثاني 1991 كانت تجري استعدادات لعقد قمة لمناقشة حالة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط في اسطنبول الا أن تركيا قررت (بمفردها) في 8 من الشهر المذكورتاجيل القمة إلى آذار ونيسان 1992للمضي باكمال مشاريعها وزيادة تحكمها بمياه النهرين (7).

3-الملاحظة الميدانية الرابعة

ان استناد الوفد المفاوض العراقي الى الجوانب الفنية والقانونية حالة مفروضة عليه بسبب ظروف الحصار وضعف الموقف السياسي مع وجود ورقة ضغط سياسية لديه فضلا عن تدمير قدراته العسكرية لكن الجانب الاقتصادي يبقى هو المؤثر في العلاقة مع تركيا ويبقى النفط والتبادل التجاري ساحة التبادل التجاري / شمال الموصل / الأساس في تدعيم مواقفة التي يحسب لها كل الحساب من الجانب التركي المتعنت .

ومن الأساليب التي اتبعها الجانب التركي المفاوض هي (الاستراتيجة التنافسية)من خلال تشدده في المواقف لتحقيق أعلى المكاسب على (حساب مصلحة الأطراف الأخرى) فهو ... يكتم المعلومات والبيانات والمشاعر والأحاسيس ويتصف بعدم الانفتاح والثقة الشديدة بالنفس تقابلها ثقة ضعيفة بالطرف المقابل بوصفه (دولة المنبع) وبموجب هذه الإستراتيجية يدرك حاجاته بدقة لكنه لايعبر عنها تماما بوضوح للطرف الأخر (8).

في المقابل كانت الإستراتيجية العراقية تقوم على (الونام) والتعاون بقصد خلق جو للاتفاق وعلاقة حسن الجوار بغية سحب الجانب التركي للوصول إلى اتفاق لحسم الموضوع وبغية كشف مواقف الدول الأخرى وللأسف كان الموقف السوري يقترب من نفس الخطة العراقية ولكنه لأجل الضغط على الجانب التركي والتقارب لتحقيق مصالحه لكنه عندما يحاول الاقتراب للاستراتيجة التنافسية فانه لا يمكن الاستمرار معها لأنه فاقد لجزء مهم من نقاط القوة التي يمكن أن يرتكز عليها لو انه كان بجانب طروحات الوفد العراقي منذ البداية

هذه الاستراتيجية التركية – قد تقترب من مفهوم المساومة وهي عمليات تفاعل يحاول فيها كل طرف تعظيم مكاسبه وتقليص الخسائر للطرف المقابل بأسلوب التشدد.

العلاقة الودية بين الأطراف قد تغريهم بالمرونة لكن في حالة انعدام الثقة الصادقة والتعاون يحصل التشدد.

فقد صرح وزير الدولة التركي بوقتها المشرف على مشروع ألكاب (كمران اثنتيان) لماذا نقبل بمفاوضات من هذا النوع ؟ أن هذين النهرين ليسا نهرين دوليين بل تركيين مئة بالمائة وأنهما ينبعان من أراضينا(9).كما صرح رئيس الجمهورية التركية الأسبق (اوزال) بان العراق أن لم يصدر النفط عبر الأراضي التركية فانه لن يكون هناك ماء للعراق (10).

الملاحظة الميدانية الخامسة

غالبا ما كانت طروحات الجانب التركي الفنية مغلوطة بهدف عدم إنهاء المشكلة المائية لإطالة أمد المفاوضات مع استمرار بتنفيذ مشاريعه ففي الوقت الذي تطالب به سوريا والعراق باجراء القسمة العادلة المنصفة للمياه مستندين الى حقائق وارقام تمثل الوارادرت المائية والمساحات لكل بلد فان الجانب التركي يطرح مسالة (دمج الحوضين) دجلة والفرات في حوض واحد وغيرها من الامور التي تحتاج مدة طويلة لدراستها لغرض التوصل الى المعلومات الفنية الدقيقة لان تصنيف التربة وحدة يحتاج الى لجان وخبراء ومعدات ومختبرات فحص تربة تاخذ من (10-15) سنة لغرض تصنيف وحساب الجدوى الاقتصادية كما ان هناك تصنيفات دولية للتربة منها (الأمريكي – الألماني- الروسي)(11) وعليه فانه على وفق (الاقترح التركي) يجب توحيد التصانيف والمقاييس وهذا يتطلب وقت طويلا جدا. ثم انه دائما يركز على مفهوم الاستخدام الامثل / بدل مفهوم قسمة المياه بصفة ان له الحق المطلق في التصرف بالمياه لأنها ملك تركيا حتى الحدود(12).

حيث صرح الاتراك إنهم مصممون على عدم الدخول في اي نوع من المساومة مع العراق وسوريا بشان حقوقهما السيادية في حين ان الجوانب الفنية التي يطرحها العراق كانت ولا زالت مستندة الى حجج قوية ليس فيها مجال للنقاش او الخطأ ألا أنها تصطدم بالاصرار والتعنت التركي على مواقف غير فنية غير قانونية وغير قابلة للتطبيق الا بعد سنوات طويلة (13)

الملاحظة الميدانية السادسة

كان الجانب التركي المفاوض اثناء سير مفاوضات المياه غالبا ما يبدو (سلوكه الشخصي متوترا) فالالية التي يطرحها لغرض الدخول في المفاوضات متهيئة مسبقا عبر المراحل التاريخية المختلفة ومنذ مطلع الستينات ولحد ألان وكأنه دخل (غرفة عمليات عسكرية وليس مفاوضات سلمية) يسودها الود والتفاهم وحسن الجوار وهذا (الشك المزمن) في العلاقة المائية بين عواصم مسلمة تتشابه في (المآذن ... وتختلف حول كل شي ...(14).

لان النخب السياسية التركية سواء في قمة المؤسسة العسكرية او في قمم بعض الأحزاب لديها صورة للأسف مستمدة أساسا من ارث قديم أساسه النظرة السابقة نحو (هؤلاء العرب الاوباش الذين تحالفوا مع الأعداء بريطانيا – عند ثورة الشريف حسين ... وباعوا السلطنة) (15).

كان يحاول ان يعطي عمقا تفصيليا لكل نقطة بهدف الإطالة حيث كانت الوفود التركية إثناء سير جميع المفاوضات تركز على نقطة مهمة من وجهة نظرها لكنها (غير مستساغة) من الطرف المقابل –العراقي – وكان هذا يحدث أيضا (خارج جلسات المفاوضات) لاجل خلق جو (التوتر الدائم) للتأنير النفسي بحيث كان لايسمح لأي مؤثر ان يجبره على تغيير موقفه (16) لقد كانت الوفود التركية المفاوضة بشان المياه تحضر الجلسات ولديها تصور مسبق عن (سيكولوجية الطرف المقابل العراقي) ومواقفه وأرائه ولذلك كانت باستمرار تحاول (استفزازه) ألا إن الوفود العراقية كانت دائما تتحلى (بالصبر) وفق ما تم التنويه أليه

سابقا .ثم تقوم بجمع رصيد من المعلومات بغية تحليل نوايا وتكتيكات الجانب التركي مع دراسة كافة الاجابات المفاوض عند التفاوض المقبل لان المقابل القدير...(الكفوء هو الذي يستطيع إن يشخص ذلك بنفسه) مما يتطلب بالضرورة عدم تغيير تشكيلته الفنية المفاوضة بقصد السياحة والترويح والإيفاد ... الخ(17).

الملاحظة الميدانية السابعة والأخيرة

انه على وفق ما تقدم كان الجانب التركي في تقديرنا المتواضع (مخلا) في كافة مراحل المفاوضات قرابة أكثر من أربعين عاما من منتصف الستينات ولحد الان انه كان يتظاهر ... انه يرغب بجدية للتوصل إلى اتفاق وليس غرضه (التسويف) وبغية اتهام العراق بعرقلة سير المفاوضات فانه كان كثيرا ما يعمد (كتكتيك) اثناء سير المفوضات باظهار (الحماسة والجد والانغماس بالتفاصيل) بحسبان ان انفراده لوحده (بالجدية) وان عدم مجاراة الجانب العراقي له يعني تحول إلى (معرقل) لسير المفاوضات وكثيرا ما كان يصدر الاتهامات والمغالطات ضد العراق (18).

لقد مارس الجانب التركي الخرق القانوني لكل المعاهدت والاتفاقيات الموقعة من خلال الأتي :

أ-كانت المادة الخامسة من البروتوكول رقم (1) من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين تركيا والعراق في 29 أذار عام 1946 قد نصت (على موافقة تركيا على إطلاع العراق علما على أية (مشاريع) خاصة باعمال الوقاية تقرر هي انشاؤها على كل من النهرين وروافدهما (الفرات- دجلة) الا ان الذي حصل انها نفذت مشاريعها دون إطلاع العراق (19).

ب-نصت المادة (3) من بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الموقع في انقره في 17 كانون الثاني عام 1971 على ان يسرع الطرفان في اسرع وقت (ممكن) بالناقشات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الإطراف لكنهم اجلوا المفاوضات لعدة مرات وعندما عقدت طرح مسالة (دمج الحوضين) في حوض واحد لاجل (التعقيد والمماطلة)لأجل الاستمرار في تكملة مشاريعها في حين ان الفقرة المذكورة (صريحة ..... البدء بالفرات اولا)(20)

الهوامش- المصادر

1- الأستاذ عفيف الراوي- المقابلة الشخصية الثالثة في 1996/11/26 بغداد.
2- سمير إبراهيم عبد الرزاق- فن المفاوضات تطبيق عملي على مفاوضات المياه – كلية الدفاع الوطني – الدورة العاشرة – 1994- خاص صفحة 76 أطروحة غير منشورة صفحة 74
3- المصدر نفسه صفحة 57-الراوي المقابلة الثالثة.
4- Orhan.kilercioglu."ispkkundersyriasshadonTurkishdailynews"1989- Turkish daily 8-28'
Natalie, water-green eaqhates water

Dispute threaters boil over thertish daily newes,1977-31

5- Turkis daily news .1991-2-10
6- عفيف الراوي –المقابلة الرابعة 1996/12/25.

7- د.جلال عبد الله عوض-المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج /ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية-للفترة من 14-16 كانون الأول 1991-ص109.
8- عبد الرزاق –المصدر السابق-ص57.

9- زياد عزيز حميد –الإبعاد السياسية لمسالة المياه في الشرق الأوسط-تركيا-دراسة حالة –مركز الدراسات (التركية-جامعة الموصل-ندوة المياه – 1993-ص250)
10- نشرة إنصات-وكالة الأنباء العراقية-عن إذاعة لندن -6-مايس 1991.

11- محمود وهب السيد-أزمة مياه دجلة والفرات-أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة-المستقبل العربي-العدد-231-اذار1998- ص78.
12- د.محمد الدوري-المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي-ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي –معهد البحوث والدراسات العربية-القاهرة-29 تشرين الأول 1994-ص36.
13- نبيل محمد سليم-الأبعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية –مركز الدراسات التركية –جامعة الموصل ندوة المياه 1994-ص.224
14-علي جمالو-ثرثرة على الفرات-النزاع على المياه في الشرق الأوسط - رياض الريس للنشر – ط1-حزيران .1996

15-جمالو- المصدر السابق ص.9

16-عبد الرزاق- المصدر نفسه – ص8-الراوي-المقابلة الثانية- 1996/10/30-د.نادرجرجيس-المقابلة الثالثة-15مدير عام الدراسات والبحوث –وزارة الري-1997/3/15-د.محمد عبد المجيد الزبيدي- الأمن المائي العراقي- دار الشؤون الثقافية العامة-ط1-2009- ص136.

17- المصدر السابق-ص.136

18-عبد الرزاق-المصدر السابق- ص8- الراوي- المقابلة الثالثة.

19-علي غالب عبد الخالق-مشاكل تقسيم المياه في الشرق الاوسط – وزارة الزراعة والري – قسم الدراسات- بلا تاريخ – خاص- غير منشور – ص.8

20 عبد الرزاق – المصدر السابق – ص84.